A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

أولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031

موجز

وافق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في دورته الثانية والأربعين بالإجماع على الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031. وتتمثل السردية الاستراتيجية التي توجّه الإطار الاستراتيجي في دعم خطة عام 2030 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وإن الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى مدعوة إلى إضفاء الطابع المحلي على الإطار الاستراتيجي مع مراعاة الظروف والاحتياجات والأولويات المحددة للأعضاء في الإقليم.

وفي الفترة 2022–2023، ستؤثر سبعة اتجاهات رئيسية على الأمن الغذائي والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي: (1) استمرار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) وانعدام الاستقرار والأزمات الممتدة والنزاعات التي تؤدي إلى زيادة الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ (3) والنمو السكاني والتوسّع الحضري السريع في ظل إنتاج شبه راكد للأغذية؛ (4) والنمو السريع في معدلات الوزن الزائد والسمنة في الإقليم؛ (5) واتساع الفجوة بين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والحضرية؛ (6) والندرة الشديدة في المياه والأراضي وتدهور الموارد الطبيعية؛ (7) وتغيّر المناخ والكوارث والصدمات الأكثر تواترًا وشدة.

وسيركّز عمل المنظمة في الإقليم على دعم البلدان لتحويل نظمها الزراعية والغذائية من أجل مواجهة التحديات الآنف ذكرها والإسراع في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا. وسيجري ذلك من خلال معالجة الأولويات الإقليمية الأربع باستخدام مجالات الأولوية البرامجية العشرين الواردة

في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031. ولقد جاءت هذه الأولويات الإقليمية الأربع التي أقرّها المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى بالفعل في دورته الخامسة والثلاثين، نتيجة مشاورات مكثّفة مع البلدان وأصحاب المصلحة الإقليميين.

- **الأولوية الإقليمية 1: التحوّل الريفي وسلاسل القيمة الشاملة** من أجل استحداث فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم: تحسين الإنتاجية والدخل مع التركيز على عمالة الشباب وتمكين المرأة لسد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.
- **الأولوية الإقليمية 2: الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع:** التركيز على التجارة، والسياسات التمكينية، وسلامة الأغذية وجودتها، والفاقد والمهدر من الأغذية، والدعوة من أجل التغذية.
- **الأولوية الإقليمية 3: الزراعة الخضراء:** التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي.
- **الأولوية الإقليمية 4: بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة.**

ولتسريع عجلة التقدم وتعظيم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستقوم المنظمة بتعميم وتكثيف استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات، وبزيادة التركيز على تقوية الحوكمة ورأس المال البشري وتطوير المؤسسات في جميع التدخلات. وستحرص المنظمة أيضًا على دمج المواضيع الشاملة الثلاثة الخاصة بالمساواة بين الجنسين والشباب والإدماج بصورة منهجية في برامجها.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالجهود المبذولة لإضفاء الطابع المحلي على الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 من خلال الأولويات الإقليمية الأربع؛

(ب) إقرار برنامج العمل المقترح في إطار الأولويات الإقليمية الأربع والعوامل المسرّعة والمواضيع الشاملة، والاستراتيجيات والمبادرات المؤسسية للمنظمة، فضلًا عن المقترحات لتعزيز كفاءة المكتب الإقليمي وفعاليته.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

1- أقرّ مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 الذي يوجّه مجمل عمل المنظمة على النحو المنصوص عليه في النصوص الأساسية، ووافق على اعتمادات الميزانية لفترة السنتين 2022–2023.[1] وتتمثّل السردية الاستراتيجية التي توجّه الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 في دعم خطة عام 2030 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

2- وستنفّذ المنظمة الإطار الاستراتيجي من خلال مجالات الأولوية البرامجية العشرين التي توضّح الميزة النسبية المواضيعية والفنية التي تتمتع بها المنظمة وقدرتها على تحقيق النتائج (أنظر الملحق 1). وإن *الفضائل الأربع* ومجالات الأولوية البرامجية العشرين مرسّخة في أهداف التنمية المستدامة. وستستخدم المنظمة نهجًا منظَّمًا، مع مراعاة أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومعالجة المقايضات ذات الصلة. ويقع العمل على المستوى القطري في صلب الطبيعة التحوّلية لخطة عام 2030 وتؤدي مجالات الأولوية البرامجية دور المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

3- وتقوم *العوامل المسرّعة المشتركة الأربعة*، وهي التكنولوجيا والابتكار والبيانات والعناصر المكمّلة (الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات)، بتركيز الجهود في جميع التدخلات البرامجية للمنظمة من أجل التعجيل في إحراز التقدم وتعظيم فرص المساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة مع التقليل في الوقت نفسه من المقايضات إلى أدنى حدّ. وإن *المواضيع الشاملة* الخاصة بالمساواة بين الجنسين والشباب والإدماج مرسّخة في مجمل عمل المنظمة لتفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

4- ويجري العمل الآن على وضع استراتيجيتين تتعلّقان *بالعلوم والابتكار* و*بتغيّر المناخ* لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 ولتقديم التوجيهات بشأن: الاتساق والمواءمة مع المبادرات التي يقودها الأعضاء من أجل تحقيق الأثر على المستوى القطري من خلال تحسين استخدام *العلوم* والابتكار؛ وتقوية الدعم المقدم للبلدان لكي تحقق تطلعاتها *بشأن العمل المناخي* ومساهماتها المحددة وطنيًا.

5- وستواصل المنظمة في فترة السنتين 2022–2023 تعظيم الأثر على المستوى القطري من خلال مبادرات مؤسسية رئيسية أخرى. *فمبادرة العمل يدًا بيد* هي مبادرة أطلقتها المنظمة وتقوم على الأدلّة وتقودها البلدان وتعود ملكيتها لها لتسريع عجلة التحوّل الزراعي والتنمية الريفية المستدامة دعمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف *برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها* إلى التخفيف من الآثار المباشرة مع تعزيز في الوقت نفسه قدرة سبل العيش على الصمود على المدى الطويل والتحرك نحو التعافي الأخضر والبناء لتحويل النظم الزراعية والغذائية، كما أنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية.

[1] الفقرات 61 إلى 70 من الوثيقة C 2021/REP وقرار المؤتمر 2021/8.

أولًا – السياق

6- إنّ إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو موطن 419 مليون شخص يعيش 41 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتساهم الزراعة في 11 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم (باستثناء البلدان الغنيّة بالنفط) وتوفّر 18 في المائة من فرص العمل. ويُعد الإقليم الأكثر ندرة في الأراضي والمياه في العالم حيث يبلغ متوسّط الأراضي الزراعية المتاحة للفرد الواحد حوالي 1.1 هكتار، والمياه المتاحة للفرد الواحد 12 في المائة من المتوسط العالمي. وفي ظلّ تزايد النزاعات، عانى الإقليم من انتكاسة جسيمة في مكافحة الجوع: فبعد سنوات من التقدم، يخلد اليوم شخص واحد من أصل ثمانية أشخاص إلى النوم كل ليلة وهو يتضور جوعًا. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الإقليم مشاكل الوزن الزائد والسمنة المثيرة للقلق والتي يعاني منها الأطفال والنساء بصورة خاصة: فمعدلات الوزن الزائد والسمنة لدى النساء البالغات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أعلى منها في أي إقليم من الأقاليم الأخرى.

7- ويتميّز إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتناقضات شديدة. فالبلدان فيه متنوّعة جدًا من حيث القدرات والموارد والاحتياجات. ويضم الإقليم بعض البلدان الأثرى في العالم وبعض البلدان الأقل نموًا.

8- ويتمثّل عامل مهم من عوامل التناقض المشتركة بين هذه الفئات في مستوى الاستقرار السياسي. فالعديد من البلدان متأثرة بالأزمات والنزاعات الممتدة. كما تتأثر الديناميكيات والتحديات والاحتياجات الخاصة بهذه البلدان تأثرًا شديدًا بوضعها وتتطلّب استجابة مكيّفة معها.

9- ويعكس برنامج المنظمة في الإقليم هذه الاحتياجات المتنوّعة ويقترح إجراءات تشمل مجموعة واسعة من الأوضاع.

(أ) التحديات والفرص المتاحة *لإنتاج أفضل*

10- تشكل ندرة المياه وتغيّر المناخ التحديين الأهم اللذين يعترضان بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2، في الإقليم. وتُعد ندرة المياه العامل الذي يحد من الإنتاج الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والدافع الكامن وراء اعتماد الإقليم على استيراد الأغذية. ومن جهته، يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم مشاكل ندرة الأراضي والمياه وتدهورها، ومن المتوقع أن يكون تأثيره على المياه الأكبر في العالم حيث تشير بعض الإسقاطات إلى احتمال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للإقليم بنسبة تتراوح بين 6 و14 في المائة بحلول عام 2050.

11- ويتضمن القطاع الزراعي مكوّنين متناقضين بشدّة هما: الزراعة العالية القيمة والتجارية والموجّهة نحو التصدير، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التقليدية الضخمة التي تعتمد بشدّة على مياه الأمطار. ويواجه أصحاب الحيازات الصغيرة التحدي المتمثل في قلّة الموارد المتوافرة، ولا سيما ندرة المياه وقلّة الأمطار المتساقطة وعدم إمكانية الاعتماد عليها. وتميل روابط السوق إلى أن تكون ضعيفة – مع وجود جزء كبير من زراعة الكفاف.

12- ولقد تم إهمال قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة نسبيًا في السياسات والاستثمارات العامة. فإن مستويات الاستثمار العام في البحوث وخدمات المنتجين الخاصة بما يعتبر نظم أصحاب الحيازات الصغيرة المنخفضة العائدات بطبيعتها، متدنية

بصورة خاصة. ولا يمثل الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الريفية في العادة سوى جزءًا صغيرًا – وأحيانًا واحدًا من عشرين– من الإنفاق للفرد الواحد على المناطق الحضرية. وثمة أسباب رئيسية وراء تدني الإنتاجية الزراعية، واتساع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وهجرة الشباب إلى المدن.

13- وإن الإنتاجية متدنية للغاية وراكدة في نظم أصحاب الحيازات الصغيرة البعلية التي تزرع الحبوب والمحاصيل البستانية كاستراتيجية تنويع تهدف إلى التقليل من المخاطر، وتأمين حد أدنى من الدخل، وتوفير المنتجات للاستهلاك المباشر. ويؤدي الافتقار إلى الاستثمار والابتكار من أجل تحسين إنتاجية هذه النظم واستدامتها إلى خفض مستوى تخصصها وجودة الممارسات الزراعية التي تعتمدها، الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض غلات الحبوب والمحاصيل البستانية على السواء. وفي فترة 2010–2016، بلغ متوسط غلات القمح في الإقليم 2.2 طن للهكار الواحد وغلات البذور الزيتية 0.9 أطنان للهكتار الواحد، وكان المتوسطان أدنى من المتوسط العالمي البالغ 3.2 طن للهكتار الواحد لكلي المحصولين. وتشهد معدلات نمو الإنتاجية الزراعية أيضًا ركودًا في الإقليم ويعزى النمو القليل المسجّل على المستوى الإقليمي بالكامل تقريبًا إلى تحسّن استخدام المياه في إنتاج المحاصيل العالية القمية في جمهورية مصر العربية.

(ب) التحديات والفرص المتاحة *لتغذية أفضل*

14- لا يتسم العديد من النظم الزراعية والغذائية في الإقليم بالشمول ولا بالاستدامة. ويعاني الإقليم من العبء الثلاثي لسوء التغذية أي: نقص التغذية (المقاس بواسطة التقزم، أي قصر القامة بالنسبة إلى العمر، والهزال، أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، والنقص في المغذيات الدقيقة (أي أن المعادن والفيتامينات في الأنماط الغذائية أقل من المستويات الكافية)، والتغذية الزائدة (الوزن الزائد والسمنة). ويمكن تقدير مدى حدّة المشاكل الصحية المتصلة بالتغذية في الإقليم انطلاقًا من الأرقام التالية: يعاني 20 في المائة من الرجال و35 في المائة من النساء من السمنة، و12.5 في المائة من السكان مصابين بمرض السكري، ويعاني أكثر من 35 في المائة من النساء من فقر الدم وأكثر من 20 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر من التقزم، فيما تبلغ المتوسطات العالمية 11 و15 و8.8 و30 و22 في المائة على التوالي. ومن الملفت أن الجوع والنقص في المغذيات الدقيقة والسمنة يظهرون في الكثير من الأحيان في الوقت نفسه في بلدان عديدة من الإقليم.

15- ولقد تحسّن الأمن الغذائي في العديد من بلدان الإقليم، ولكن منذ عام 2014 أصبح الوضع في البلدان الأقلّ نموًا والبلدان المتأثرة بالنزاعات مقلقًا. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية في البلدان التي تشهد نزاعات (25.2 في المائة من السكان) خمسة أضعاف العدد في البلدان التي لا تشهد نزاعات (5.2 في المائة من السكان) في الإقليم.

16- ويُعد توافر الأغذية بعدًا مهمًا من أبعاد الأمن الغذائي في الإقليم. ويعتمد الإقليم اعتمادًا شديدًا على الواردات الغذائية التي يرجّح أن تستمر في الازدياد في المستقبل. ولا يتمتع أي بلد في الإقليم بالاكتفاء الذاتي بالحبوب وتستورد معظم بلدان الإقليم نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية. ومن المتوقع أن تتسع الهوة بين إنتاج الأغذية واستهلاكها نتيجة لندرة المياه، وتغيّر المناخ، وتزايد الطلب من عدد متنامي من سكان المناطق الحضرية. بالتالي، فإنه ليس من المتوقع أن يتغيّر وضع الإقليم كمستورد صافٍ للأغذية. ويتمثل التحدي الذي يواجهه الإقليم إذًا في كيفية استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية بأكثر الطرق فعالية واستدامة مع ضمان في الوقت نفسه الأمن الغذائي والتغذوي للسكان. ولا يزال يتعيّن على الإقليم أن يضع إطارًا شاملًا لإدارة التجارة الدولية في الأغذية، ولا سيما سلاسل إمدادات الأغذية المستوردة القادرة على الصمود.

17- وباتت سلامة الأغذية وجودتها مسألة متزايدة الأهمية في الإقليم سواء في ما يتعلّق بالصحة العامة أو بتحسين الفرص التجارية، وتستحق عناية خاصة.

(ج) التحديات والفرص المتاحة *لبيئة أفضل*

18- الزراعة هي أكبر مستخدم للموارد الطبيعية التي تزداد ندرة في الإقليم كما أنها تساهم في تدهور الأراضي والمياه وفي فقدان التنوع البيولوجي. وتتسم البلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالتنوع من حيث الخصائص الطبيعية، بما في ذلك التضاريس، والمناخ، والتربة، والغطاء النباتي، والسكان، والثقافة. ولكن لدى هذه البلدان شيء مشترك وهو أنها تقع جميعها في أكثر أقاليم العالم ندرة في الأراضي والمياه. ويعرض التقرير القادم عن "حالة الموارد من الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للأغذية والزراعة" تحديات مهمة يواجهها الإقليم بكامله في الفترة حتى عام 2030 وما بعد.

19- وتعزى الدوافع الكامنة وراء استخدام الموارد من الأراضي والمياه بصورة أساسية إلى الزيادة السريعة في عدد السكان في السنوات السبعين الماضية. ويؤدي النمو السكاني الكبير والتوسّع الحضري إلى تدهور الموارد الهشة بالفعل، ما يؤثر على الأراضي والمياه المتوافرة. ولقد زاد عدد سكان العالم ثلاثة أضعاف منذ عام 1950، فيما نما عدد سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ستة أضعاف. وفي عام 2020، كان عدد السكان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يبلغ 419 مليون نسمة ومن المتوقع أن يستمر في التزايد ليبلغ أكثر من 633 مليون نسمة بحلول 2050.

20- وتُعد ندرة الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي الزراعي وتدهورهم بصورة منفردة ومجتمعة، من بين المخاطر الأهم التي تحدق بالأمن الغذائي والتغذية والإنتاجية والرفاه العام لسكان الإقليم. وتشير التوقعات إلى أنه من المرجح أن يصبح إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الإقليم الوحيد في العالم الذي ستتقلص فيه المساحات المزروعة بالفعل بسبب القيود التي يفرضها توافر المياه وتدهور التربة، الأمر الذي سيبقي الإقليم معتمدًا بشدّة على الواردات الغذائية حتى عام 2050. ويمكن للآثار الناجمة عن الاستخدام البشري وتغيّر المناخ على فقدان الغابات وتدهور الأراضي، والنفايات، والتلوّث بالمواد الكيميائية، والترسّب في الخزانات، والزحف العمراني أن تؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم بنسبة تتراوح بين 2.1 و6 في المائة.

21- وتشير توقعات تغيّر المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض منسوب الأمطار (ولكن ليس في جميع مناطق إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، وتزايد موجات الجفاف والظواهر المتطرّفة. وإن قابلية التأثر بتغيّر المناخ مرتفعة بما أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو الإقليم الأكثر قحولة في العالم. وبالرغم مما يترتب عن تغيّر المناخ من آثار على النظم الزراعية، فإن الإقليم لا يحظى بعد بالاهتمام الكافي.

(د) التحديات والفرص المتاحة *لحياة أفضل*

22- تؤثر الكوارث وحالات طوارئ والأزمات الممتدة في بلدان عدة من الإقليم. وتعتبر النزاعات والمخاطر البيئية من بين الدوافع الأهم الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية إذ أنها تزهق الأرواح، وتقضي على سبل العيش، وتقيّد فرص الحياة المستقبلية للأشخاص، وتسبب النزوح والهجرة داخل الإقليم وخارجه. وتفتقر مجتمعات ريفية عديدة في الإقليم إلى القدرات الفنية والمؤسسية والوسائل اللازمة لتوقع الصدمات والأزمات، ومنعها، والاستعداد لها، والاستجابة لها، والتأقلم معها، والتعافي منها.

23- وتتناقص في الإقليم الحوافز والأسباب الدافعة إلى البقاء في المناطق الريفية: سجل من الخدمات الأساسية الرديئة (بما يشمل الصحة والتعليم والاتصالات)، وقلّة التعرّض والفرص للابتكار، وتزايد الضغوط أكثر من أي وقت مضى على الموارد الطبيعية، ومحدودية الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية وسلاسل القيمة، ومحدودية فرص العمل الطويلة الأجل. وبالنسبة إلى العديد من الأشخاص، ولا سيما الشباب، فإن المناطق الحضرية جذابة أكثر بكثير من المناطق الريفية. وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات، يميل المهاجرون القسريون إلى التوجه إلى المناطق الحضرية التي من الأرجح أن يحصلوا فيها على ما يلزم من خدمات ومساعدة.

24- ويساهم صغار المزارعين الأسريين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الزراعي ولكن الأولويات الوطنية لا تعكس عادةً ما يقدمونه من مساهمة هامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم. ولقد أدت الاستثمارات العامة المتدنية في الزراعة والمناطق الريفية إلى تنامي الفجوة بين الدخل في المناطق الريفية والحضرية وإلى هجرة الشباب الريفيين إلى المدن بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. ويبلغ متوسط بطالة الشباب أكثر من 20 في المائة وظلّ ثابتًا على مدى السنوات العشرين الماضية. وبالنسبة إلى النساء، ليست البطالة سوى جزءًا من المشكلة. فبالرغم من أن عمالة المرأة في القطاع تتراوح بين 4 و40 في المائة، إلا أنها تعاني من انعدام المساواة في الوصول إلى الموارد بما أنها تملك حوالي 7 في المائة فقط من الأراضي الزراعية. وفي السياقات التي تشهد نزاعات، تواجه النساء والشباب والفئات المهمشة تحديات أعظم في تأمين العمالة اللائقة، ما يبرز الأهمية الحاسمة لنهج الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

25- وبامتلاكهم رأس مال وأصول قليلة، واستخدامهم نظم الإنتاج التي تنطوي بطبيعتها على المخاطر وتولّد القليل من الغلّات، وتمتعهم بقدرات فنية ومؤسسية محدودة، يفتقر صغار المنتجين وغيرهم من فقراء المناطق الريفية إلى الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم ويتعرّضون دائمًا لخطر الأزمات والصدمات، خاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

ثانيًا– مجالات العمل ذات الأولوية في الفترة 2022–2023

الأولويات الإقليمية

26- استنادًا إلى تحليل التحديات والفرص الوارد أعلاه، تظهر أربع أولويات رئيسية لتنظيم الدعم الذي تقدمه المنظمة للبلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتعظيم أثره على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة. ولقد أقرّ المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الخامسة والثلاثين هذه الأولويات الأربع التي يجري وصفها أدناه باعتبارها إطار عمل

المنظمة في الإقليم. وتعتمد هذه الأولويات على بعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها. ومثلما ترتبط في ما بينها التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن الغذائي والموارد الطبيعية في الإقليم، تترابط كذلك الأولويات الإقليمية في ما بينها، والتدخلات التي تتم في إطار إحداها يكون لها تأثير على الأولويات الأخرى. بالتالي، هناك حاجة إلى اتباع نهج متكامل ومشترك بين هذه الأوليات لإحداث التحوّل اللازم في النظم الزراعية والغذائية في الإقليم. وتتماشى الأولويات الإقليمية بشكل كامل مع مجالات الأولوية البرامجية المحددة في الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل. وترد في الملحق 1 التفاصيل بشأن مجالات الأولوية البرامجية.

الأولوية الإقليمية 1: التحوّل الريفي من أجل استحداث فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم

27- تجمع الأولوية الإقليمية 1 العناصر الرئيسية *لإنتاج أفضل وحياة أفضل*، مع التركيز على الإنتاج الزراعي المجزي والأكثر إنتاجية، وتحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الموارد الإنتاجية والابتكار، والتركيز على عمالة الشباب وتمكين المرأة. ويعرض الجدول أدناه مجالات التركيز الإقليمية المتصلة بمجالات الأولوية البرامجية الخاصة *بتغذية أفضل وحياة أفضل*.

الأولوية الإقليمية 1: التحوّل الريفي – الصلة بالإطار الاستراتيجي ومجالات الأولوية البرامجية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الإقليمية
المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل: الابتكار من أجل الإنتاج الزراعي المستدام	2-3، 2-4	تعزيز التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل والماشية والأسماك
المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل: حصول صغار المنتجين على نحو منصف على الموارد	1-4	تطوير سلاسل القيمة والأعمال التجارية الزراعية الشاملة والقادرة على المنافسة دعم منظمات المنتجين والخدمات الزراعية
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعة الرقمية	1-4، 5-ب، 9-ج، 17-8	تعزيز الابتكار والإرشاد الرقميين
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	5-أ	تعزيز تمكين المرأة في المناطق الريفية
المجال 2 الخاص بحياة أفضل: التحوّل الريفي الشامل	10-1، 14-ب	النهوض بعمالة الشباب في الريف اعتماد نهج مناطقي إزاء التنمية الريفية والاستثمار في البنية التحتية الأساسية

28- وستساعد هذه الأولوية المنظمة على تقديم الدعم للأعضاء من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي يطرحها:

- معدل البطالة المرتفع في المناطق الريفية وهجرة الشباب إلى المدن: 7.9 في المائة من سكان المناطق الريفية وأكثر من 20 في المائة من الشباب الريفيين عاطلين عن العمل ما يتسبب بهجرة هائلة للشباب إلى المدن، علمًا بأن البطالة لدى النساء أعلى منها لدى الرجال؛
- معدل الفقر المرتفع في المناطق الريفية وتنامي الهوة بين المناطق الريفية والحضرية: يعيش 40 في المائة من سكان الإقليم و67 في المائة من الفقراء فيه و84 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية؛ وتدني الأجور في المناطق الريفية حيث يبلغ متوسطها ثلث الأجور في المناطق الحضرية.

29- ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن تهدف التدخلات إلى زيادة المداخيل (وبالأخص لأصحاب الحيازات الصغيرة) عن طريق تنفيذ السياسات وتقوية المؤسسات التي تدعم تطوير الزراعة الموجّهة نحو السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة والتي تدمج أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء منهم، في سلاسل القيمة المربحة مثل الفاكهة والخضار والحشائش والتوابل، والتي تدعم مشاركتهم بقدر أكبر على طول سلاسل القيمة من خلال تعزيز قدرات المنتجين ورابطاتهم. ويجب أن تدعم هذه التدخلات العمل الرامي إلى تعزيز إنتاجية صغار المنتجين من خلال التكثيف المستدام للمحاصيل والإنتاج الحيواني والسمكي، وتعزيز الزراعة الرقمية وسلاسل القيمة، والبحث والتطوير، وخدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الحديثة، وإلى خفض المخاطر الزراعية وتشجيع الحصول على الائتمان. كما يجب أن تهدف إلى رفع معايير العيش وفرص العمل الجذابة للشباب داخل المزرعة وخارجها من خلال تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات وتيسير ريادة الأعمال في المناطق الريفية وإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، بما في ذلك الزراعة المائية، وتربية الأحياء المائية، والزراعة العضوية، والزراعة المحمية، والسياحة الزراعية.

30- وأخيرًا، ينبغي أن تقوّي هذه التدخلات قدرات صغار المنتجين على المشاركة في التجارة الإقليمية البينية والدولية من خلال تحديد الحواجز والفرص، فضلًا عن السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تيسّر التجارة.

31- ويمكن التوصل إلى تعزيز التحوّل الريفي المستدام وتنافسية الأعمال التجارية الزراعية من خلال التخطيط الإقليمي أو المحلي. ويمكن أن يكون مثل هذا النهج جزءًا هامًا من الإطار الأوسع الذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الريفية من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق؛ واستحداث فرص العمل خارج المزرعة؛ وتقديم حماية اجتماعية أفضل من أجل مساعدة السكان الضعفاء؛ وتعزيز الحوكمة والمؤسسات المحلية؛ وتأمين الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية.

الأولوية الإقليمية 2: الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع

32- تتماشى الأولوية الإقليمية 2 بشكل كامل مع *تغذية أفضل*، حيث أنها تركّز على الأمن الغذائي بجميع أبعاده، والتغذية المحسّنة، والعناصر المرتبطة بالتجارة وسلامة الغذية، ما يزيد التركيز بشكل خاص على تلبية الاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية الذين يزداد عددهم بوتيرة سريعة. وتمثّل الأولوية الإقليمية 2 العمود الفقري لنُهج النظم الزراعية والغذائية الداعمة للإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 وللبرنامج الإقليمي بأكمله. ويعرض الجدول أدناه مجالات التركيز الإقليمية المتصلة بمجالات الأولوية البرامجية الخاصة *بتغذية أفضل وبيئة أفضل*.

الأولوية الإقليمية 2: الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع – الصلة بالإطار الاستراتيجي ومجالات الأولوية البرامجية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الإقليمية
المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	2-1، 2-2	تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتنويع الأغذية
المجال 2 الخاص بتغذية أفضل: التغذية للفئات الأضعف	2-1، 2-2	مراجعة السياسات والإعانات الخاصة بالأمن الغذائي
المجال 3 الخاص بتغذية أفضل: أغذية آمنة للجميع	2-2	تحسين سلامة الأغذية وجودتها
المجال 4 الخاص بتغذية أفضل: الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	12-3	الحد من الفاقد والمهدر على طول سلسلة القيمة
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	2-ب	تأمين الواردات الغذائية، وتعزيز التصدير والتجارة الإقليمية البينية
المجال 4 الخاص ببيئة أفضل: إقامة نظم غذائية مستدامة في المناطق الحضرية	2-1	تعزيز الزراعة الحضرية والمدن الخضراء

33- وستساعد هذه الأولوية المنظمة على تقديم الدعم للأعضاء من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي يطرحها:

- اتساع الهوة بين العرض والطلب على الأغذية بفعل النمو السكاني وارتفاع المداخيل في ظل محدودية الموارد الطبيعية (المياه والأراضي)؛
- تفاقم مشكلة الوزن الزائد، والسمنة، وسوء التغذية، والافتقار إلى سلامة الأغذية وجودتها، لا سيما في المناطق الحضرية.

34- ولمواجهة هذه التحديات، ستهدف التدخلات إلى اتباع نهج النظم الزراعية والغذائية إزاء الأمن الغذائي والتغذية. وسيؤدي تحوّل النظم الغذائية لتوفير أنماط غذائية صحية إلى تحسين صحة السكان والتقليل من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد المتنامي على الواردات الغذائية، وسيتيح لإقليمٍ يتزايد توسعه الحضري الاستجابة لمتطلبات سكانه المتزايد عددهم من الأغذية والتغذية.

35- وستركّز التدخلات على وضع التجارة في خدمة الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية؛ ووضع استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي تكون فعالة من الناحية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تحديث أسواق الأغذية وتقويتها؛ ووضع تدابير لإدارة المخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد على الاستيراد، والحد من التعرّض لأسعار الأسواق العالمية؛ وتشجيع

تنويع الإنتاج والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التوصل إلى أنماط غذائية صحية بدرجة أكبر؛ وتقوية القدرات الوطنية على الارتقاء بجودة الأغذية وسلامتها وتتبعها والكشف عن الملوثات، وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في النظم الزراعية والغذائية.

36- وتسعى هذه الأولوية أيضًا إلى تشجيع استهلاك الأغذية المغذية والوقاية من سوء التغذية خاصة في سياقات الأزمات، من خلال إصلاح سياسات الدعم الغذائي، والتوعية بالأنماط الغذائية الصحية، وتشجيع نظم حماية المستهلك والسياسات الملائمة لتوسيم الأغذية، ومكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية. وستركّز هذه التدخلات بصورة خاصة على تطوير نظم غذائية حضرية مستدامة وصحية بقدر أكبر.

الأولوية الإقليمية 3: الزراعة الخضراء: التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي

37- تشمل الأولوية الإقليمية 3 المجموعة الكاملة من التحديات التي تتصدى لها *بيئة أفضل*، وتربطها بشكل وثيق بالعناصر الخاصة *بإنتاج أفضل* لتشجيع التحوّل إلى الزراعة المستدامة. ويعرض الجدول أدناه مجالات التركيز الإقليمية المتصلة بمجالات الأولوية البرامجية الخاصة *ببيئة أفضل وإنتاج أفضل*.

الأولوية الإقليمية 3: الزراعة الخضراء – الصلة بالإطار الاستراتيجي ومجالات الأولوية البرامجية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الإقليمية
المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل: الابتكار من أجل الإنتاج الزراعي المستدام	4-6	تحسين إنتاجية المياه وحوكمتها
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	4-14	اتباع نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغيّر المناخ وتخفف من حدة آثاره	2-4، 2-13	إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره
المجال 2 الخاص ببيئة أفضل: الاقتصاد الأحيائي من أجل أغذية وزراعة مستدامة	12-2، 12-4، 12-5	تشجيع الحلول المستمدة من الطبيعة والتدوير
المجال 3 الخاص ببيئة أفضل: التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الأغذية والزراعة	2-5، 15-1، 15-3	الحد من تدهور الأراضي والتربة (بما في ذلك تلوّث التربة) توسيع نطاق ترميم المناظر الطبيعية وصون التنوع البيولوجي اتباع نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

38- وستساعد هذه الأولوية المنظمة على تقديم الدعم للأعضاء من أجل مواجهة التحديات التالية:

- إن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو أكثر أقاليم العالم معاناة من ندرة المياه، إذ تشهد هذه الأخيرة تزايدًا وتتدهور جودة المياه؛ وإن أقل من 5 في المائة من الأراضي في الإقليم صالحة للزراعة وتدهورها يتزايد؛
- وإن حوالي 3 000 نوع معرّض للخطر؛ والغابات آخذة في التقلّص والمراعي في التدهور؛ ويؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم الوضع؛
- وتُعد الزراعة سببًا من أسباب تدهور الموارد الطبيعية في الإقليم وضحية له، وهناك حاجة إلى وضع المنتجين في صلب عملية الترميم التي تستند إليها هذه الأولوية.

39- وتهدف التدخلات إلى حماية الموارد الطبيعية وترميمها من أجل تحسين الإنتاجية والاستدامة والقدرة على الصمود؛ ومكافحة إزالة الغابات؛ وتلافي الإفراط في الرعي في المراعي؛ وصون التنوع البيولوجي وتشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛ وتلافي تدهور المياه من خلال استخدام التكنولوجيات والابتكارات والسياسات المناسبة، وتعزيز تقنيات وممارسات الري الأكثر كفاءة، فضلًا عن إعادة استخدام مياه النفايات السائلة التي تمت معالجتها؛ وتشجيع إعادة استخدام المياه وتعزيز الممارسات الزراعية الجيّدة من أجل إدارة المواد الكيميائية الزراعية على نحو أفضل. وتتماشى هذه الإجراءات مع أهداف عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030) الذي تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دور الشريك في قيادة تنفيذه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

40- ولتحقيق ذلك، يلزم إحداث تحوّل نحو الزراعة المستدامة. ويتطلب هذا التحوّل تحسين حوكمة الموارد الطبيعية من خلال مواءمة السياسات والإجراءات بين مختلف الوكالات المعنية؛ وتعزيز الوصول المنصف إلى الموارد الطبيعية وتشجيع إدارتها المجتمعية؛ وزيادة الموارد المخصصة للعلوم والابتكار؛ وتحسين أوجه تآزر الإجراءات المتعلّقة بالموارد الطبيعية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والإقليم؛ والتخلّص من السياسات والإعانات التي تؤدي إلى سوء استخدام الموارد الطبيعية وتشجيع الاستخدام المستدام من خلال التسعير والحوافز الملائمة؛ وتعزيز تجميع الأراضي للحد من آثار تجزئة الأراضي على الموارد الطبيعية في إطار الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ وتقوية القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وتبادلها لتحسين عملية صنع القرارات.

الأولوية الإقليمية 4: بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ

41- تتماشى الأولوية الإقليمية 4 مع خطط تعزيز القدرة على الصمود والاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة *بحياة أفضل*، وكذلك مع الاستجابة للتحديات المتصلة بالآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود في إطار *إنتاج أفضل*، مع التركيز على ممارسات مكافحة الآفات المستدامة بيئيًا (*بيئة أفضل*) ومكافحة سوء التغذية في سياقات النزاعات أو الأزمات كجزء من تغذية أفضل. ويعرض الجدول أدناه مجالات التركيز الإقليمية المتصلة بمجالات الأولوية البرامجية الخاصة *بإنتاج أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل وتغذية أفضل*.

الأولوية الإقليمية 4: القدرة على الصمود في وجه الصدمات المتعددة – الصلة بالإطار الاستراتيجي ومجالات الأولوية البرامجية

مجالات الأولوية البرامجية	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	مجالات التركيز الإقليمية
المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل: صحة واحدة	1-5، 3-د، 8-15	تحسين نهج الصحة الواحدة لمكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود
المجال 2 الخاص ببيئة أفضل: الاقتصاد الأحيائي من أجل أغذية وزراعة مستدامة	2-12، 4-12، 5-12	الممارسات المستدامة لمكافحة الآفات ومحاربة مقاومة مضادات الميكروبات
المجال 3 الخاص بحياة أفضل: حالات الطوارئ الزراعية والغذائية	1-2، 2-2، 1-16	تقديم الدعم الفوري للأسر المتأثر بالأزمات
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	1-3، 1-5	تقوية نظم المعلومات عن المخاطر ونظم الإنذار المبكر الحد من المخاطر ومواطن الضعف تحسين جودة برامج القدرة على الصمود وتأثيرها
المجال 2 الخاص بتغذية أفضل: التغذية للفئات الأضعف	1-3، 1-2، 2-2، 1-3، 2-3	تقديم الدعم الفوري للأسر المتضررة من الأزمات من أجل الحد من سوء التغذية

42- وتعترف هذه الأولوية بالهشاشة الهيكلية والصدمات المتعددة التي تعاني منها البلدان في الإقليم، وبالتحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتأثرة بالأزمات والنزاعات. وستساعد هذه الأولوية المنظمة على تقديم الدعم للأعضاء من أجل مواجهة التحديات التالية:

- تتأثر جميع البلدان في الإقليم بدرجات متفاوتة بالصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة ذات الأصول المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر على النظم الزراعية والغذائية وسبل عيش الجهات الفاعلة فيها؛
- ويتأثر حوالي 30 في المائة من سكان الإقليم بالنزاعات حيث أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية أعلى بمقدار خمسة أضعاف منها في البلدان التي لا تشهد نزاعات؛
- ويعاني أصحاب الحيازات الصغيرة في أجزاء عديدة من الإقليم من ضعف شديد: فهم يملكون القليل من رأس المال والأصول، ما يجعلهم يفتقرون إلى الوسائل لمواجهة الصدمات والأزمات.

43- ولمواجهة هذه التحديات، ستركّز التدخلات على خمسة مجالات عمل.

(1) فهم المخاطر المتعددة من خلال دعم البلدان لإنشاء نظم معلومات بشأن الظروف الزراعية والمناخية والكوارث ومخاطر الأزمات، ولإدارة البيانات التي تم توليدها من أجل اتخاذ قرارات وإجراءات مدركة للمخاطر، وتحليل هذه البيانات وتفسيرها وتعميمها ونشرها واستخدامها، بما في ذلك من خلال نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المرتبطة بالإجراءات الاستباقية/المبكرة؛ وتقييم الأضرار والخسائر ونظم المعلومات عن الأضرار والخسائر؛ وتقييمات المخاطر المتعددة والتعرّض لها؛ ومقاييس القدرة على الصمود وتحليلات المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنزاعات؛

(2) وتعزيز السياسات واللوائح المتعلّقة بالحد من خطر الكوارث والتي تركّز على بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود؛ وتنمية القدرات المؤسسية؛ والمساهمة في الخطة الإقليمية بشأن القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال المساهمة في الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للقضاء على الجوع؛ ودعم الشبكات البرلمانية في ما يخص القضايا المتعلّقة ببناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة والمساهمة الإقليمية في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 والاتفاقات العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة؛

(3) وتقليص المخاطر ومواطن الضعف من خلال اعتماد تدخلات على مستوى المزرعة ومستوى المناظر الطبيعية وعلى امتداد سلسلة القيمة الغذائية واتباع نُهج مبتكرة في تدابير الحد من المخاطر والضعف، بما في ذلك الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات ونظم نقل المخاطر من قبيل التأمين على المحاصيل والماشية؛ ودعم دمج تدابير الحد من المخاطر المتعددة في برامج منظمة الأغذية والزراعة في المناطق المتأثرة بالنزاع؛

(4) واعتماد نهج الصحة الواحدة في وجه التهديدات البيولوجية من أجل التصدي للمخاطر التي تنشأ على مستوى التفاعل بين الحيوان والإنسان والنظم الإيكولوجية والتي تتعلّق بصحة الإنسان والحيوان والنباتات، ومقاومة مضادات الميكروبات، وسلامة الأغذية. ويعتبر هذا النهج أساسيًا لإدارة الأخطار البيولوجية والمخاطر التي تهدد السلاسل الغذائية إدارة فعالة. كما أنه يتطلب تعاونًا وثيقًا بين أصحاب المصلحة الإقليميين والمتعددين نظرًا إلى طبيعة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر والآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود؛

(5) وتعزيز التدابير الاستباقية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة للصدمات والأزمات، وتقوية التأهب لحالات الطوارئ (خطط الطوارئ) والآليات الرامية إلى توفير التدابير الاستباقية؛ وتعزيز جودة برامج الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال دعم القدرات وبنائها وتطبيق مبادئ الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

العوامل المسرّعة والمواضيع المشتركة

44- لتسريع التقدم المحرز وتعظيم الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق *الفضائل الأربع*، ستطبّق المنظمة أربعة **عوامل مسرّعة مشتركة** في جميع تدخلاتها البرامجية بغية الإسراع في إحداث الأثر والتقليل في الوقت نفسه من المقايضات إلى أدنى حد:

(1) يمكن تعريف *التكنولوجيا* من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة على أنها تطبيق العلوم والمعارف لتطوير تقنيات من شأنها أن تنتج منتجات و/أو خدمات تحسّن استدامة النظم الزراعية والغذائية. ويجب أن يكون الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها متوافرين للجميع بكلفة ميسورة ومراعيين للمخاطر المحتملة المتمثلة في تزايد انعدام المساواة، وتركُّز الأسواق، والمساهمة في تدهور الموارد الطبيعية. وتشكل المنصة الفنية الإقليمية المعنية بندرة المياه مثالًا على عمل المنظمة الرامي إلى إيجاد أفضل الممارسات واستخدام التكنولوجيات المناسبة لمعالجة بعض القضايا الملحّة في الإقليم؛

(2) ويعدّ *الابتكار* عاملاً محرّكًا مركزيًا لبناء عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية، ويشمل الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والسياساتية والمؤسسية والمالية. ويمكن تعريف الابتكار على أنه القيام بشيء جديد ومختلف مثل حل

مشكلة قديمة بطريقة جديدة، و/أو معالجة مشكلة جديدة بواسطة حل أثبت جدواه، و/أو إيجاد حل جديد لمشكلة جديدة. ولقد بذل الإقليم جهودًا كبيرة في مجال الابتكار في السنتين الأخيرتين وسيواصل تركيز اهتمامه على النُهج المبتكرة دعمًا لقيام نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة في الإقليم. وبصورة خاصة، تم وضع استراتيجية إقليمية للابتكار الرقمي من شأنها أن تشكل إطارًا لعمل المنظمة في الإقليم وتتماشى مع الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة بشأن العلوم والابتكار؛

(3) وتساهم منتجات *البيانات* في تقوية عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة وتشمل تطوير الأساليب والمعايير والأطر، وجمع البيانات ومعالجتها ونشرها، إضافة إلى بناء القدرات اللازمة والشراكات. وتبذل المنظمة جهودًا كبيرة في الإقليم لدعم تحسين الإحصاءات، ولا سيما تلك المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. كما أنها توفّر معلومات محدّثة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وحالة الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة على النحو المبيّن في تقريري "حالة الموارد من الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للأغذية والزراعة" و"نظرة إقليمية عامة عن الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" اللذين سينشران قريبًا. وتعمل المنظمة أيضًا على إنشاء مرصد إقليمي معني بالأمن الغذائي والتغذية لجمع كافة البيانات القائمة، من خلال تحليلات مصممة خصيصًا للغرض، في لوحة تحكّم يكون من شأنها دعم العمل الإقليمي لتحويل النظم الزراعية والغذائية؛

(4) تعد *العناصر المكمّلة (الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات)* أبعادًا ضرورية ومتكاملة من العمل الجماعي الفعّال على جميع المستويات بالنظر خصوصًا إلى أن التكنولوجيا والابتكارات قد حققت تقدمًا مهمًا خلال العقد الماضي إلا أن العديد من أصحاب المصلحة لا يزالون مستبعدين من منافعها. وإن أحد الأمثلة على عمل المنظمة في الإقليم هو العمل الجاري على تحسين حوكمة المياه من خلال وضع خطوط توجيهية بشأن تخصيص المياه وتجريب نُهج مبتكرة في حوكمة المياه الجوفية. وتعتزم المنظمة أيضًا إنشاء أكاديمية إقليمية معنية بالقيادة من أجل تقوية القدرات في مجال قيادة تحوّل النظم الزراعية والغذائية.

45- وتُعد **المواضيع الشاملة** الخاصة بالمساواة بين الجنسين والشباب والإدماج مجالات حاسمة تم تحديدها لمراعاتها في جميع أنحاء العمل البرامجي للمنظمة بغية ضمان تحقيق مبدأ البرمجة في الأمم المتحدة المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب على النحو المبيّن في السردية الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة.

46- ولقد تم تحديد عمالة الشباب وتمكين المرأة كأولويتين في البرامج الإقليمية للمنظمة وهما يشكلان بالتالي الأساس الذي تقوم عليه الأولوية الإقليمية 1 بشأن التحوّل الريفي. ويتم بذل جهود محددة حاليًا لتشجيع إشراك الشباب في تحوّل النظم الزراعية والغذائية من خلال استحداث فرص جذّابة جديدة على طول سلسلة القيمة. ويعتبر تمكين المرأة شرطًا لتحقيق التحوّل المتوخّى في المناطق الريفية.

الاستراتيجيات والمبادرات المؤسسية لمنظمة الأغذية والزراعة

47- تسعى *مبادرة* المنظمة *للعمل يدًا بيد* إلى تيسير تحوّل النظم الزراعية والغذائية وتسريع وتيرة التنمية الريفية المستدامة من خلال استهداف الأشخاص الأشدّ فقرًا والجياع، والتمييز بين الأراضي والاستراتيجيات، والجمع بين جميع الأبعاد ذات الصلة عن طريق التحليل والشراكات. وستواصل المنظمة تيسير إقامة الشراكات وتقديم النماذج والتحليلات الجغرافية المكانية

المتطورة من خلال المنصة الجغرافية المكانية التابعة لمبادرة العمل يدًا بيد من أجل تحديد أهم الفرص المتاحة لزيادة المداخيل والحد من أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف لدى سكان الريف. ولقد باشرت ثلاثة بلدان في الإقليم في تطبيق مبادرة العمل يدًا بيد (اليمن، والجمهورية العربية السورية، والسودان). وتم تصميم النُهج لتلائم خصائص كل بلد ومن المتوقع أن تتمكن المبادرة في فترة السنتين القادمة من تسريع التقدم المحرز باتجاه تلبية احتياجات الأشخاص الأشدّ فقرًا والجياع. وتساهم المبادرة أيضًا في الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز النُهج المناطقية من أجل التحوّل الريفي.

48- وفي سبتمبر/أيلول 2021، أطلقت المنظمة *خطة عملها العالمية بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية الخاصّة: بلد واحد، منتج واحد ذو الأولوية* بهدف تطوير سلاسل قيمة خضراء ومستدامة لمنتجات زراعية خاصة. وتشمل هذه المنتجات العديد من المنتجات الزراعية التي تتمتع بصفات فريدة وخصائص مميّزة تتصل بالموقع الجغرافي والتراث الثقافي والتي يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في ضمان الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية، ودعم سبل عيش المزارعين والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. ولقد تم تحديد مواقع نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في جمهورية مصر العربية والجزائر والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة حيث ستعمل المنظمة مع نظرائها المحليين لحفظ المناظر الطبيعية الحساسة وتشجيع الإنتاج المستدام للمنتجات الزراعية الخاصة.

49- وتهدف *مبادرة 1 000 قرية رقمية* إلى تحويل 1 000 قرية من حول العالم إلى مراكز رقمية – بغية دعم تحوّل النظم الزراعية والغذائية. علاوة على ذلك، تعمل المنظمة على تشغيل *المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية* لتوفير محفل للحوار ووضع السياسات وتقوية الروابط بين المنتديات المعنيّة بالزراعة والاقتصاد الرقمي، وعلى دعم الحكومات لتحسين منافع الزراعة الرقمية وإحراز التقدم السريع من خلال التعلّم من الأقران، وعلى معالجة الشواغل المحتملة. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بدأ تنفيذ مبادرة "1 000 قرية رقمية" في سبعة بلدان من خلال الأداة الإقليمية الرئيسية للابتكار. وتجمع الأنشطة بين التدريب على محو الأمية الرقمية، والعمل مع الشركاء على تقوية البنية التحتية الرقمية، وتهيئة بيئة تنظيمية تمكينية من خلال الاستراتيجيات الوطنية للزراعة الإلكترونية، وتطوير الأدوات والخدمات الرقمية في مجالات التمويل الإلكتروني والإرشاد الزراعي والتسويق.

ثالثًا– نحو نموذج عمل متجدد

50- لتعزيز كفاءة عمله وفعاليته، اتخذ المكتب الإقليمي سلسلة من الإجراءات المنظّمة حول *نظرية للإنجاز*. ولقد تم تحديد مجالات العمل وتنظيمها حول التموضع الاستراتيجي، والقدرة التشغيلية، وقدرات الإنجاز الشاملة.

التموضع الاستراتيجي

51- ستعمل المنظمة في الإقليم على تحسين اعتماد الأولويات الإقليمية الأربع وتبنّيها وتنفيذها. ويشمل ذلك تنظيم البرنامج الإقليمي حول هذه الأولويات وتشكيل فرق فنية في الإقليم لدعم الأولويات ومجالات العمل الإقليمية. وينطوي ذلك على إجراء استعراض لمجموعة المهارات من أجل ضمان أن تتمكن المنظمة من تحقيق الأولويات الأربع ودعم البرامج القطرية بالقدر الكافي من الخبرات في المجالات الناشئة التي تتطلب الدعم الفني.

52- وستعمل المنظمة في الإقليم أيضًا على تشجيع الحوار في مجال السياسات، وتبادل المعارف، وإقامة الشراكات في مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة إلى الإقليم والأقاليم الفرعية. وينطوي ذلك على استعراض الشراكات والشبكات الإقليمية وتوسيع نطاقها وتقويتها لتشمل منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث، والمؤسسات الإقليمية المتخصصة بما يتماشى مع الاستراتيجية الجديدة للمنظمة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025. ويشمل ذلك أيضًا الحاجة إلى تقوية القدرات الإقليمية على إدارة المعارف.

القدرة التشغيلية

53- سيتم التركيز على زيادة فعالية عمليات المنظمة وكفاءتها دعمًا للبرامج القطرية، وتحسين إدارة الأعمال التجارية على المستوى الإقليمي، والاستفادة من أوجه التقدم المحرزة على المستوى المؤسسي باتباع نهج "المنظمة الواحدة"، ووضع إجراءات تشغيل موحّدة ومؤشرات رئيسية للأداء. وسيدعم الإقليم أيضًا الجهود المبذولة حاليًا لتحويل المكاتب القطرية بالاستناد إلى تفويض المزيد من السلطات للمستوى القطري وآليات تخصيص الموارد الأكثر مرونة.

قدرات الإنجاز الشاملة

54- ستسعى المنظمة إلى مواصلة تنمية القدرات الفنية والإدارية في الإقليم، بما في ذلك تنفيذ برامج بناء القدرات التي تركّز على العمليات الداخلية وتدفق الأعمال؛ والتشديد على المهارات الشخصية عند استخدام الموظفين الجدد؛ والابتكار؛ وتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين الموظفين على المستويات كافة في الإقليم. وستسعى المنظمة أيضًا إلى تحسين بروزها وإلى دعم المكاتب القطرية لزيادة التعريف بعمل المنظمة من خلال الاستثمار في قدرات الاتصالات.

أولًا- الملاحق

ألف- الملحق 1

الفضائل الأربع ومجالات الأولوية البرامجية العشرون

مجال الأولوية البرامجية	بيان الناتج	مقاصد أهداف التنمية المستدامة
إنتاج أفضل	*ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة من خلال سلاسل إمداد غذائية وزراعية كفؤة وشاملة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية بما يضمن وجود نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود ومستدامة في ظل تغير المناخ والبيئة*	*2-3، 2-4، 4-6، 6-14، 7-14، 14-ب، 2-15*
المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل: الابتكار من أجل إنتاج زراعي مستدام	نظم إنتاج مستدامة للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات تتسم بالإنتاجية والقدرة على الصمود والابتكار والقدرة التنافسية وتهيئة فرص لريادة المشاريع وأعمال تجارية متكاملة تشمل المنتجين على نطاق صغير والضعفاء، مدعومة بالتكنولوجيات والسياسات التمكينية	2-3، 2-4، 4-6، 2-15
المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل: التحوّل الأزرق	تعزيز نظم الأغذية الزرقاء الأكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من خلال سياسات وبرامج محسّنة متعلّقة بالإدارة المتكاملة القائمة على العلوم، والابتكارات التكنولوجية، ومشاركة القطاع الخاص	1-2، 2-2، 2-14، 4-14، 6-14، 7-14، 14-ب، 14-ج
المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل: صحة واحدة	إقامة نظم وطنية ودولية متكاملة للصحة الواحدة المعززة والأفضل أداءً من أجل ضمان صحة الإنسان والحيوان والنبات وسلامة البيئة، عن طريق تحسين الوقاية من الآفات والأمراض، والإنذار المبكر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية، بما فيها مقاومة مضادات الميكروبات	1-5، 3-د، 15-8
المجال 4 الخاص بإنتاج أفضل: حصول صغار المنتجين على نحو منصف على الموارد	ضمان حصول صغار المنتجين والمزارعين الأسريين على نحو منصف أكثر على الموارد الاقتصادية والطبيعية، والأسواق، والخدمات، والمعلومات، والتعليم، والتكنولوجيات، من خلال سياسات واستراتيجيات وبرامج محسّنة	1-4، 2-3، 2-4، 9-3
المجال 5 الخاص بإنتاج أفضل: الزراعة الرقمية	دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية التي يسهل الوصول إليها من أجل تحسين فرص السوق والإنتاجية والقدرة على الصمود في السياسات والبرامج المتعلّقة بالنظم الزراعية والغذائية، مع التركيز بصورة خاصة على تأمين فرص الوصول المنصف وبأسعار ميسورة للمجتمعات الريفية الفقيرة والضعيفة	1-4، 5-ب، 9-ج، 17-8
تغذية أفضل	*القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية بجميع أشكالها، بما في ذلك تشجيع الأغذية المغذية وزيادة فرص الوصول إلى أنماط غذائية صحية*	*1-2، 2-2، 2-ج، 1-3، 2-3، 3-3، 4-3، 12-3*
المجال 1 الخاص بتغذية أفضل: أنماط غذائية صحية للجميع	إسناد الأولوية للحق في غذاء كافٍ وانتقال السكان إلى أنماط غذائية صحية في البيئات المؤسسية والسياساتية والقانونية المتكاملة التي تضمن مشاركة المستهلكين والقطاع الخاص وتحفّزها	1-3، 1-2، 2-2، 1-3، 2-3، 3-4، 12-8، ب-14
المجال 2 الخاص بتغذية أفضل: التغذية للفئات الأضعف	يشكل تحديد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأفراد الأكثر ضعفًا والقضاء عليهما في جميع السياقات، محور تركيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج المحددة الأهداف التي وضعتها البلدان ونفّذتها	1-3، 2-1، 2-2، 3-1، 2-3

مجال الأولوية البرامجية	بيان الناتج	مقاصد أهداف التنمية المستدامة
المجال 3 الخاص بتغذية أفضل: أغذية آمنة للجميع	اعتماد السياسات والتشريعات المتكاملة والمتعددة القطاعات المتعلّقة بسلامة الأغذية في النظم الزراعية والغذائية الوطنية، وتنفيذها من جانب الحكومات وتحسين قدرات ووعي الجهات المشغّلة لسلسلة القيمة والمستهلكين	2-1، 2-2، 2-3
المجال 4 الخاص بتغذية أفضل: الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	وضع خرائط طريق واضحة وخاصة ومحددة السياق لتمكين وحثّ جميع الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات الغذائية والبيئة الغذائية وعلى مستوى المستهلكين على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتنفيذها من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية	2-1، 2-2، 12-3
المجال 5 الخاص بتغذية أفضل: شفافية الأسواق والتجارة	تحسين شفافية الأسواق والمشاركة المنصفة فيها وفي سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية من خلال تنسيق السياسات والقدرات البشرية والمؤسسية لصنع القرارات القائمة على الأدلة	2-ب، 2-ج، 10-أ، 17-11
بيئة أفضل	*حماية النظم الإيكولوجية البرّية والبحريّة وإصلاحها وتعزيز استخدامها المستدام، ومكافحة تغيّر المناخ (خفض المخلفات، وإعادة الاستخدام، والتدوير، وإدارة المخلّفات) من خلال نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة*	*2-5، 12-2، 12-4، 12-5، 13-2، 14-3، 14-4، 15-1، 15-3، 15-4*
المجال 1 الخاص ببيئة أفضل: نظم زراعية وغذائية مكيّفة مع تغيّر المناخ وتخفف من حدة آثاره	تمكين تحوّل النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود لتحقيق أهداف الاستدامة وأهداف اتفاق باريس، من خلال وضع ممارسات وسياسات وبرامج زراعية ذكية مناخيًّا وتنفيذها	2-4، 13-1، 13-2، 13-ب، 14-3
المجال 2 الخاص ببيئة أفضل: الاقتصاد الأحيائي من أجل أغذية وزراعة مستدامة	تعزيز قيام اقتصاد أحيائي يحقق التوازن بين القيمة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من جهة، والاستدامة البيئية من جهة أخرى، من خلال وضع سياسات وممارسات متكاملة قائمة على الأدلة وتنفيذها في البيئات الجزئية والكلية باستخدام الابتكارات التكنولوجية، والتنظيمية، والاجتماعية	12-2، 12-4، 12-5
المجال 3 الخاص ببيئة أفضل: التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل الأغذية والزراعة	حفظ التنوع البيولوجي من أجل الأغذية والزراعة وتعزيز استخدام النظم الإيكولوجية البحرية والبرية والخاصة بالمياه العذبة وخدماتها على نحو مستدام وصونها وإعادة تأهيلها، من خلال اعتماد سياسات وممارسات محددة الأهداف	2-5، 14-4، 15-1، 15-3، 15-4، 15-6
المجال 4 الخاص ببيئة أفضل: إقامة نظم غذائية مستدامة في المناطق الحضرية	تمكين تحوّل النظم الزراعية والغذائية الحضرية وشبه الحضرية الأكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة التي تتصدى للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية، وتمكّن الأنماط الغذائية الصحية، وتحفّز التحوّل الريفي الشامل والمستدام وتحمي في الوقت نفسه قاعدة الموارد الطبيعية التي يقوم عليها، من خلال اعتماد سياسات وبرامج داعمة، وشروع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين بالأعمال والاستثمارات وتوسيع نطاقها	1-1، 2-1، 11-أ، 12-1

مجال الأولوية البرامجية	بيان الناتج	مقاصد أهداف التنمية المستدامة
حياة أفضل	*تشجيع النمو الاقتصادي الشامل من خلال الحد من أوجه عدم المساواة (بين المناطق الحضرية والريفية والبلدان الفقيرة والغنية والرجال والنساء)*	*1-1، 1-2، 1-5، 2-3، 2-أ، 5-4، 5-أ، 10-1، 10-2، 16-1*
المجال 1 الخاص بحياة أفضل: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية	ضمان المساواة في حقوق المرأة وحصولها على الموارد، والخدمات، والتكنولوجيات، والمؤسسات، والفرص الاقتصادية، وصنع القرارات، وتحكّمها بها وإزالة القوانين والممارسات المميّزة بين الجنسين، من خلال سياسات واستراتيجيات وبرامج وأطر قانونية مراعية للمنظور الجنساني	2-3، 4-5، 5-أ، 5-ج
المجال 2 الخاص بحياة أفضل: التحوّل الريفي الشامل	تسريع عملية التحوّل الريفي الشامل وإعادة تنشيط المناطق الريفية مع ضمان مشاركة الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمَّشة بشكل متساوٍ فيها وانتفاعها منها، من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج محددة الأهداف	1-1، 3-8، 5-8، 10-1، 10-2، 7-10، 14-ب
المجال 3 الخاص بحياة أفضل: حالات الطوارئ الزراعية والغذائية	توفير المساعدة العاجلة على مستوى التغذية وسبل العيش للبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعرّضة له، وتزويد سكان هذه البلدان بالقدرات المناسبة للصمود في وجه الصدمات والمخاطر المستقبلية وإدارتها على نحو أفضل، باعتماد نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية ومساهمته في بناء السلام	1-5، 1-2، 2-2، 2-3، 16-1
المجال 4 الخاص بحياة أفضل: نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود	تقوية قدرة النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال تحسين فهم المخاطر المتعددة وآليات الحوكمة الفعالة لتنفيذ تدابير الحد من الضعف	1-3، 1-5، 2-4
المجال 5 الخاص بحياة أفضل: مبادرة العمل يدًا بيد	تسريع وتيرة التحوّل الزراعي والتنمية الريفية المستدامة من خلال استهداف الفئات الأشدّ فقرًا والجياع، والتمييز بين الأراضي والاستراتيجيات، والجمع بين جميع أبعاد النظم الزراعية والغذائية ذات الصلة من خلال التحليل والشراكات	1-1، 1-2، 2-1، 2-2، 2-أ، 10-1، 10-2
المجال 6 الخاص بحياة أفضل: تعزيز الاستثمارات	تسريع وتيرة التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة تترتب عنها آثار واسعة النطاق على الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر والجوع من خلال زيادة الاستثمارات العامة والخاصة وتحسين القدرات للاستفادة من الاستثمارات المستقبلية	1-ب، 2-أ، 10-1، 10-2، 10-ب، 17-5